ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أزمة النظام الطائفيّ لا تعالج بتجاهل العلة والسبب!!

العميد د. أمين محمد حطيط

لا يجادل عاقل في انّ لبنان يعيش أزمة نظام مستحكمة وأنّ العلاجات التي اعتمدت والمبادرات التي تطرح من الشرق والغرب تصطدم بهذا النظام غير القابل للإصلاح، فكيف يمكن لنظام طائفي يقوم على التمييز والاستئثار والإقصاء والاستتباع والمحاصصة ونهب المال العام بعيداً عن المحاسبة ويحصّن أمراء تسلطوا على طوائفهم ويمنع المسّ بهم؟ نظام كلما اهتزّ يعيد إنتاج ذاته بشكل او صيغة أسوأ مما سبق. كيف لمثل هذا النظام ان يصلح وقد جربت عمليات الترميم والترقيع خلال سبعة عقود سبع مرات بمعدل مرة في العقد تقريباً او أقل او أكثر بقليل.

فبعد الاستقلال في العام ١٩٤٣ انفجر النظام في العام ١٩٥٢ بسبب الفساد، ثم انفجر في العام ١٩٥٨ بسبب محاولة التبعية والارتهان للخارج، ثم انفجر في العام ١٩٦٩ ثم في العام ١٩٧٥ بسبب الخلاف حول القضية الفلسطينية والسلاح الفلسطيني، فكان انفجار انقلب الى حرب أهلية ودعوة الى رفع الغبن ووقف حكم الطائفة الممتازة، وقبل أن تعالج ذيول تلك الحرب كان انفجار ١٩٨٤ بسبب العلاقة مع «إسرائيل» واتفاقية ١٧ أيار، والأسوأ مما ذكر كان الانفجار داخل الطوائف ذاتها بين الشيعة والشيعة والموارنة والموارنة ثم كان الانفجار الأخطر في العام ٢٠٠٥، وها هو اليوم على عتبة انفجار جديد في ظل ما يجري في المنطقة من إعداد للتسويات واقتسام مناطق النفوذ ورسم الخرائط البديلة لخرائط سايكس بيكو.

في العقود السبعة الماضية كان النظام اللبناني يرمّم نفسه بعد كل انفجار بمساعدة خارجية ترميماً يبقي العلة الطائفية ويخدره او يعطيه بعض ما يشغله عن ألمه، فكانت على سبيل المثال قاعدة توقيع رئيس الوزراء على المراسيم والقوانين كلها الى جانب رئيس الجمهورية (ما خلا مرسوم تعيينه) ثم كانت قاعدة الـ ٦ و ٦ مكرر التي ابتدعها فؤاد شهاب ليسير نحو عدالة أفضل في الوظيفة العامة بين المسلمين والمسيحيين، ثم كانت إصلاحات الطائف التي طبقت انتقائياً وزادت الأمر سوءاً، ثم كانت تفاهمات الدوحة التي وضعت حدا للاستئثار والهجوم الغربي بعد انفجار ٢٠٠٥، ولكن كل ما تقدم لم يدم أثره طويلاً لأن العلة الطائفية بقيت ثابتة داخل النظام اللبناني لا تمسّ.

اما السيادة والاستقلال فحدث ولا حرج حولها إذ نادراً ما كان لبنان يعيش شيئاً منها، وجل ما كان يتغير كانت مساحة التدخل او الرعاية او الوصاية الأجنبية والتبعية للخارج، حيث استحوذت خلال العقود السبعة الماضية دول عدة على قرار لبنان (مصر والسعودية وسورية وفرنسا وأميركا) تمارسها منفردة او بشكل ثنائي او ثلاثي

مجتمعة ويستسيغها افراد الطبقة السياسية لا بل ينخرطون في طلب المزيد من التدخل الخارجي الذي يستفيدون منه. وهكذا كان لبنان ينتقل من يد الى يد ومن وصاية الى وصاية لكن الوصاية الغربية خاصة الفرنسية والأميركية كانت دائماً حاضرة تمارس بشكل مباشر دونما اقنعة او بشكل دبلوماسي مقنع يراعي ظاهراً «كرامة المسؤول» التي تداس في السر وبأبشع أنواع الإهانات.

وبسبب طبيعة هذا النظام الظالم المعيب ومن أجل التخفيف من حدة مساوئه اوجدت الى جانب النصوص الدستورية نصوص مؤقتة او اعراف «يخجل» أصحابها ادراجها في نصوص ثابتة لانها في الواقع خارج العصر ولا تتماشى مع أسس العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية. وابتدعت لتغطية ذلك بدعة «الميثاقية» التي تحولت الى المشجب الذي تعلق عليه كل نزعة طائفية او يواجه بها سلوك استئثاري. وتعاظم شأن «الميثاقية» البدعة الى حدّ باتت تشكل سيف تعطيل كل إصلاح وكل تطوير وكل محاولة للعدل والإنماء الوطني او المحاسبة او الخ.

وبسبب ذلك بسبب هذا النظام السيّئ، انهار لبنان وفسد اقتصاده ونهبت أمواله وجاع شعبه وتهدد أمنه حتى وضع مصيره ومستقبله كله تحت علامة استفهام كبيرة. وهنا جاءت «المبادرة الفرنسية الإنقاذيّة»، فصفق لها الجميع تقريباً ورحبوا بها علها تنقذ الوطن خاصة أنها تضمنت «عبارة سحرية» قد يعتد بها لتكون مدخلاً للإصلاح الحقيقي وليست جرعة تخدير، كما اعتاد لبنان، عبارة تتصل بأصل النظام، حيث طرح الرئيس ماكرون وبكل وضوح الدعوة الى «عقد سياسي جديد» ما فسّره المعنيون خاصة المظلومون في هذا النظام والأكثرية الشعبية منهم فسّروه دعوة الى نظام جديد عصري عادل يتم الوصول إليه بالتفاهم بين اللبنانيين بمساعدة خارجية.

وكان المدخل لتنفيذ المبادرة الفرنسية إقامة حكومة انتقالية مؤقتة تأتي من خارج المتعارف عليه في الحكم تتولى مهمة محدّدة هي إجراء الإصلاحات السريعة المانعة من الانهيار والإعداد لبيئة سياسية تبحث عن العقد السياسي الجديد عبر انتخابات مبكرة وفقا لقانون انتخابي عادل. واختارت فرنسا لتروس حكومتها تلك أكاديمياً ذا جنسية مزدوجة لبنانية وفرنسية يتمتع بغطاء واسع من طائفته، لديه الاستعداد والنية الحسنة لإنجاح المبادرة، وتلقف الأطراف في لبنان هذا الاختيار بشبه إجماع لم يخرج عنه الا الفريق الملتزم كلياً بالقرار السعودي ـ الأميركي، الذي فضل البقاء بعيدا في الاحتياط ليوحي بالضغط ولمنع وضع الأوراق كلها في السلة الفرنسية.

من اللحظة الأولى اظهر كل من دعم المبادرة الفرنسية رغبة في إنجاحها وتسهيل مهمة رئيس الحكومة المكلف، لكن خشية الأخير من الوقوع في العثرات التي اعترضت أسلافه لدى تشكيل الحكومات، دفعته الى نمط جديد في التشكيل وفقاً لقواعد ومبادئ عامة التزمها، منها الاكتفاء بالتشاور مع الكتل النيابية المعلنة حسب الدستور لمرة واحدة، ومنها المداورة في الحقائب الوزارية، ومنها توزير المستقلين وعدم توزير من وزّر سابقاً خشية نقل تجربته الفاشلة إلى الحكومة الواعدة.

بيد ان بعض هذه المبادئ يكاد يتجاهل الحاجة الى الكتل النيابية لمنح الثقة، كما ان تطبيقها أطاح بما يعتبره البعض شأناً ميثاقياً، خاصة رئيس المجلس النيابي الذي خول بالنطق باسم الثنائي النيابي الشيعي، حيث اعتبر ان اتفاق الطائف ومن اجل ضمان حقوق الطائفة الشيعية في السلطة التنفيذية أعطاها وزارة المالية ليضمن توقيعها على المراسيم التي ترتب أعباء مالية على الدولة (أي نسبة تتجاوز الـ ١٩٪ من المراسيم). وهنا ردّ طرف مسيحي برفض هذه المقولة التي حسب رأيه تقيم المثالثة في النظام بدل المناصفة القائمة، أي نشب خلاف حول الموضع بدأ سنياً شيعياً ثم تطوّر شيعياً مارونياً ولا ندري الى أين يصل إنْ لم يحلّ، والسبب العلة الطائفية ذاتها.

لو كان النظام عادلاً متوازناً لما كانت حاجة الى طرح الميثاقية ثم تفسيرها بما يناسب من طرحها ولما كانت حاجة الى اظهار المظلومية والخوف من قبل فريق ضد فريق ولما استعيدت مراحل تاريخية مؤلمة الى المشهد اللبناني أقربها مشهد الـ ٢٠٠٥ الذي كان فيه انقلاب سياسي أعقب انفجار الحريري، ثم كانت محاولات العزل والإقصاء التي أعقبتها محاصرة دولية وحرب إسرائيلية وتمددت حتى كادت أن تكون فتنة في الداخل وحرب أهلية منعت تفاهات الدوحة حصولها.

إن الميثاقية هي الاسم الحقيقي للطائفية السياسية وهي المقصلة الحقيقية للمواطنية وهي سلاح الطبقة السياسية الفاسدة للدفاع عن نفسها، ولكن الخروج منها لا يكون مع بقاء نظام أثبت فشله، ولا تحلّ الأمور هكذا بل قد تسبب بانفجار يختلف في مداه عن كل ما سبقه في ظل ما ذكرنا أعلاه من واقع تمر به المنطقة ويرشح فيه لبنان لأن يكون جوائز ترضية لمن فاتهم الربح في الميدان الأساسيّ من اللاعبين الأساسيين في الإقليم ودولياً.

لكل ما تقدّم ومع رفضنا الكلي للمنطق الطائفي ولنظام المحاصصة المقيت فإننا ندعو الى تجنب القفز في المجهول والأخذ المؤقت بالميثاقية المدعاة مع تحييد الطبقة السياسيّة عن الحكومة الانتقاليّة ثم البحث عن نظام جديد في مؤتمر تأسيسي وطني لا بدّ منه يراعي حقوق الجميع بعدالة لا تشعر فيه فئة او مكون او طرف بانه مظلوم او منتقص الحقوق؛ وهذا لا يكون الا بنظام دولة المواطن وليس دولة الطوائف.

حلفاء السعودية يصطفون إلى جانب «إسرائيل»

الانعكاسات الاستراتيجية لتطبيع البحرين مع الكيان الصهيوني على التطورات الإقليمية

بعد مضي شهر على إعلان تطبيع العلاقات الإماراتية مع الكيان الصهيوني ، كررت حكومة آل خليفة في البحرين ذات السيناريو ، وبغض النظر عن الاختلافات الاستراتيجية بين موقف الإمارات والبحرين من التسوية مع الكيان الصهيوني ، فربما يكون السؤال الأهم الذي يتبادر إلى الذهن هو ما هي الأبعاد والتداعيات الداخلية والإقليمية لعمل آل خليفة في تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني ؟

في بادئ ذي بدء ، من الضروري الانتباه إلى حقيقة أن استخدام مصطلح التطبيع فيما يتعلق بعلاقات الكيان الصهيوني مع أي دولة أخرى هو خطأ شائع ، فتطبيع العلاقات بين البلدين يحدث عندما يكون هناك خلاف بين نظامين شرعيين في الساحة الدولية ، أي ان يكون هناك توتر يسود علاقاتهما لأي سبب كان بما في ذلك الحرب ، ويسعى أطراف النزاع إلى تصحيح سلوكهم بالعودة إلى المناهج الدبلوماسية.

لكن نظراً الى طبيعة المحتل للكيان الصهيوني في الساحة الإقليمية ووجوده غير الشرعي تظهر أن أي حل وسط مع هذا النظام لا يمكن اعتباره تطبيعًا للعلاقات إذا لم يتغير وجود هذا النظام ولم يتم تعويض الضرر عن جرائمه ضد دول المنطقة ، بل ان هذا العمل يعني الاستسلام للكيان الصهيوني وإذلال الأنظمة العربية غير الديمقراطية.

وفي هذا الصدد أصدرت منظمة العفو الدولية

بيانًا شددت فيه على أنه لا يوجد اتفاق دبلوماسي يمكن أن يغير الالتزامات القانونية لإسرائيل كنظام احتلال على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي وحقوق الإنسان ، أو أنه يحرم الفلسطينيين من حقوقهم مع حماية القانون الدولي المحددة.

والسبب في هذا الادعاء هو أن النظام البحريني قام بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني في وضع لم تتمكن فيه الإمارات العربية المتحدة من تحقيق أهدافها بعد المساومة مع الكيان الإسرائيلي ، حاول مسؤولو أبوظبي تبرير خطوتهم الغادرة بحجة تعليق خطة ضم الضفة الغربية إلى الأراضي المحتلة ، لكن وسائل إعلام دولية كشفت أن هدف أبوظبي من توقيع اتفاق تسوية مع إسرائيل هو الوصول إلى حزمة حوافز أميركية لصفقة أسلحة متقدمة من بينها الطائرات المقاتلة F-٣٥.

وسرعان ما رفضت اتفاقية ابو ظبي بالطبع ، وأعلن مسؤولون إسرائيليون أنهم لن يسمحوا للدول العربية بامتلاك أسلحة تخل بالتوازن الإقليمي ، في غضون ذلك ، كما رفض نتنياهو الاقتراح بتعليق خطة الضم بسبب توقيع تسوية مع الإمارات ، مؤكدًا أن الخطة تم تعليقها لسبب ما وسيتم استئنافها قريبًا ، وبذلك يمكن القول إن البحرين لا تتخيل حصولها على امتيازات من التسوية مع إسرائيل ، وانها قبلت بهذا الاجراء فقط نتيجة للضغط خارجي وارضاءً للجانب الأميركي الذي قبل هذا الإجراء.

التداعيات الاستراتيجية لتسوية البحرين مع تل أبيب على المنطقة

من وجهة نظر جيوسياسية ، يمكن رؤية اتفاق النظام البحريني مع تل أبيب في سياق المساعي الأميركية الصهيونية لخلق شرق أوسط جديد ، ووفقاً لتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو انه لم تعد اسرائيل مضطرة لاعادة الاراضي المحتلة مقابل تأمين سلامها في الشرق الأوسط أي انها لم تعد مضطرة للتماشي مع مبدأ الارض مقابل السلام ، وقال إن الفترة الجديدة هي فترة التسوية مقابل التسوية والاقتصاد مقابل الاقتصاد ، وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية قد تكون مهمة من حيث الدعاية لانتخابات مبكرة محتملة في الأراضي المحتلة أو الانتخابات الرئاسية الأميركية وهندسة الرأي العام الأميركي من قبل اللوبيات الصهيونية لإعادة إنتاج رئاسة دونالد ترامب ، لكنها لن تغير الخريطة السياسية للمنطقة.

ومن ناحية أخرى ، يبدو أن ميل بعض الأنظمة العربية في الخليج الفارسي لتحسين العلاقات مع تل أبيب يقود الجماعات الفلسطينية إلى استنتاج ان تحقيق حقها المشروع في عودة اللاجئين وتشكيل حكومة مستقلة في العاصمة القدس وتحرير الأراضي المحتلة ، لا يمكن الاعتماد فيه على الأنظمة العربية في الخليج الفارسي ويجب أن يعتمدوا على إمكاناتهم الداخلية فقط ، وإن إحباط يأس السلطة الفلسطينية من تعاون الدول العربية يمكن أن يعزز خيار الاتحاد مع حماس والجهاد الإسلامي في المستقبل القريب لصياغة خطة سياسية مشتركة لتجاوز اتفاقيات أوسلو وقطع العلاقات الأمنية مع الكيان الصهيوني.

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الدول التي دخلت قناة التطبيع الرسمي للعلاقات مع الكيان الصهيوني ، على مدى العقدين الماضيين على الأقل ، لم تكن فقط مؤثرة في عملية المعادلات والقضايا الإقليمية المتعلقة بالمقاومة والمبادئ الفلسطينية ، بل كانت أيضًا تقف في بعض الأحيان مع الكيان الصهيوني ، الامر الذي أثار موجة غضب الرأي العام المحلي والإقليمي ، لذلك ، فإن تسويتها رسمياً مع الكيان الصهيوني لن يغير من مواقف هذه الدول ، بل سيطرح على طاولة المفاوضات التطورات التي كانت تتم متابعتها سابقًا خلف الأبواب المغلقة.

وعلى الصعيد الداخلي في البحرين ، من المهم أن نلاحظ أن التشابه الظاهري الواضح بين الإمارات والبحرين في تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني دفع آل خليفة إلى ارتكاب خطأ استراتيجي بانه مثل الإمارات العربية المتحدة ، فقد لا تواجه هذه الدولة عواقب كبيرة اثر تطبيعها مع الكيان الصهيوني ، كان رد فعل الرأي العام في العالم والدول العربية والإسلامية في المنطقة حادًا على ما قامت به الإمارات خلال الشهر الماضي ، لكن الدول العربية المؤثرة منعت المجتمع الدولي من اتخاذ إجراءات جادة وملزمة للتنديد بالإجراء الإماراتي.

يتجاهل حكم أسرة آل خليفة الاختلافات الأساسية في السياق الديموغرافي بين البحرين والإمارات العربية المتحدة ، فالمجتمع الإماراتي هو مجتمع ذو نهج اقتصادي يتكون من جنسيات مختلفة ، ومبادئه الأيديولوجية لها لون ورائحة أضعف من تلك التي في البحرين ، لكن البحرين هو دولة استطاعت ، في ظل استبداد نظام آل خليفة وقمع المرتزقة السعوديين ، كبح الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق لمدة عام أو عامين فقط ، خاصة في المجتمعات الشيعية.

يمكن أن يؤدي عمل نظام آل خليفة الاستفزازي في ظل المشاعر المعادية للصهيونية للأغلبية الشيعية والسنية في البحرين إلى إشعال النار تحت رماد الانتفاضة الشعبية في هذا البلد ودفع العملية إلى النقطة التي لم يعد باستطاعة القبضة الحديدية لأجهزة آل خليفة الأمنية السيطرة على الوضع ، وهذا في وقت تخوض فيه السعودية حرب استنزاف في اليمن ولا تملك الإمكانات العسكرية اللازمة لدعم حليفها البحريني.

هل ستكون السعودية هي الوجهة التالية للتسوية مع إسرائيل؟

النقطة التي يجب توضيحها هنا هي أن تصرف النظام البحريني ، بسبب اعتماده المتأصل على المملكة العربية السعودية ، يعكس في الواقع نهج الرياض الإيجابي لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني ، وفي الوقت الحالي ، يبدو أن المملكة العربية السعودية تحاول تسريع التسوية مع الكيان الإسرائيلي من خلال الضغط على حلفائها ، بما في ذلك البحرين والسودان ، وبهذه الطريقة ، يحاول محمد بن سلمان تقليل تكاليف توقيع اتفاق تسوية مع الكيان الصهيوني واستخدامه كضمان للوصول إلى الملك في السعودية.

ولهذا السبب وصفت القناة الثانية عشرة لتلفزيون الكيان الصهيوني الاتفاق مع البحرين بأنه من الأحداث الشبيهة بأحجار الدومينو في المنطقة تماشياً مع أهداف البيت الأبيض ، وأكدت أن هذه القضية لم تعد مسألة تسوية دولة ، بل بداية لشرق أوسط جديد.

كما أشار آري شبيت ، المحلل السياسي للكيان الصهيوني في القناة التلفزيونية الثالثة عشر ، إلى دور السعودية في إطار الاتفاق الإسرائيلي مع البحرين ، وأكد أنه بما أن المنامة تخضع للسيطرة السعودية بالكامل وليست دولة مستقلة ، فهذا يعني أن المملكة العربية السعودية هي أيضًا تخطو خطوة في إطار التطبيع ، وربما ستقوم بتطبيع العلاقات مع إسرائيل في الأشهر الستة المقبلة أو العام المقبل.

الثورة نت-

الضعف العربي ووهم الاستفادة الاسرائيلية

إيهاب شوقي

كشفت مجلة فورين بوليسي الأميركية جانبًا من مشهد فاضح لكيفية تعاطي الادارة الأميركية مع الأنظمة العربية ومع الملفات المصيرية والقضايا المركزية، حيث قامت بتسريب جانب من زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الى السودان، والتي تعد أول زيارة أميركية رفيعة المستوى منذ ١٥ عامًا.

فقد تناولت المجلة في مقال بقلم روبي جرامر، وكولوم لينش، وجاك ديتش، بعض تفاصيل كواليس الزيارة، ذاكرة انه عندما ذهب وزير الخارجية مايك بومبيو إلى السودان الشهر الماضي، لم يكن البند الرئيسي على جدول أعماله هو السودان أو العقوبات أو انتقال البلاد إلى الديمقراطية بعد عقود من الديكتاتورية، بل كانت "إسرائيل"، هي البند الرئيسي، بحسب رواية لثلاثة أشخاص اطلعوا على الزيارة.

وأضاف المقال إنه، خلال اجتماع خاص للتوصل إلى تفاصيل صفقة لإزالة السودان من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، حث بومبيو رئيس الوزراء السوداني عبد اللّٰه حمدوك فجأة على الاتصال برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وبدء تطبيع العلاقات بين البلدين، وقال بومبيو إن هذه البادرة ستسهل عليه إقناع الكونجرس بشطب السودان من قائمة الإرهاب.

ونقل المقال عن أحد الأشخاص المطلعين على الاجتماع ان المفاجأة وطريقة الطلب ألجمت السودانيين، وان حمدوك رفض، موضحًا أنه لا يمتلك التفويض لمثل هذه الخطوة المهمة.

ونقل المقال أن بومبيو حاول مرة أخرى في وقت لاحق مع كبير ضباط الجيش السوداني،

الذي رفض أيضًا، وفقًا لأشخاص مطلعين على الأمر.

ولا شك ان الاعلانات المتتابعة للتطبيع بداية من الامارات الى البحرين، ووصولا لدول اخرى يمكن ان تعلن هذا الخزي بين وقت واخر، مثل السعودية وموريتانيا وايضا السودان. ويمكن رصد عدة أمور كما يلي:

١- التعاطي الأميركي مع الأنظمة بشكل وظيفي، حيث سياسة الاستخدام والاملاء دون احترام أو تقدير لظروف كل بلد داخليًا او اقليميًا أو مدى ارتباط ما تطلبه بالتاريخ والوجدان والثوابت.

٢- الاعتماد المطلق على الدبلوماسية القسرية، حيث ترفق المطالب الأميركية دومًا بضغوط ومساومات، وتكون أميركا هي الخصم والحكم، فهي لا تعرض مساعدات لحل أزمات عامة مقابل تحقيق رغباتها، وانما هي التي تختلق الأزمة وتفرض العقوبات، ثم تناور وتضغط بما فرضته!

٣- تتضح رغم التبعية والارتهان، بعض الفوارق بين الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية، حيث التدبر والحسبان للشعوب حتى حين توفر النوايا للتفريط، يميز الأنظمة الجمهورية، بينما الملكيات المطلقة، لا تعير للشعوب وزنا، فلم نر حوارًا شعبيًا أو عرضًا على مجلس لشورى أو استفتاء، او تحسبًا من ردود أفعال، أو حتى اهتمامًا بأي رفض!

٤- الى جانب الفوارق بين الأنظمة الملكية والجمهورية، فإن هناك جانبًا مضافًا يتعلق بالقواعد العسكرية والاحتلال، فلا تستطيع دول تستضيف القواعد والأساطيل رد الأوامر والاملاءات، فهي تخشى من مغادرة الأساطيل والقواعد أكثر من خشيتها من وجودها، حيث حماية العروش هي الثوابت الوحيدة لهذه الكيانات.

نحن اذاً بصدد مشاهد فاضحة، تعد تجسيدًا لتوازنات الضعف بين أميركا والعدو الاسرائيلي والأنظمة العربية.

أميركا في لحظات ضعف كبرى ليس أمامها بعد الفشل الذي أجمع عليه محللوها الاستراتيجيون، الا تحقيق سلام وهمي بين أنظمة لم تدخل طرفًا في الصراع من الأساس وبين عدو اسرائيلي مأزوم.

ترامب قائد أميركا المتراجعة، لديه لحظة ضعف مضافة، تتعلق بغموض وضعه الانتخابي قبل أسابيع من انتخابات تلوح في أفقها احتمالات فشل غير صغيرة، وبالتالي فهو يلعب بالورقة الصهيونية على أمل انقاذ ما يمكن انقاذه داخليًا في بلاده، مع يقينه بأن مردود الخطوات خارجيًا يقترب من الصفر الاستراتيجي طالما بقيت المقاومة وبقي الحد الأدنى من الرفض.

والضعف العربي وصل لمرحلة من عدم القدرة حتى على المساومة على التفريط والخيانة.

كما أن هذه الأنظمة تدرك حجم الأزمة التي مر بها سيدها ترامب، وبالتالي فهم بصدد تأمين مستقبلهم مع غيره اذا ما أطاح بايدن بترامب، وهنا كانت ايضًا الورقة الصهيونية العابرة للادارات والموحدة للفرقاء الأميركيين.

تبدو "اسرائيل" مستفيدة من توازن الضعف الأميركي العربي، ولكنها استفادة تكتيكية نظرية، بينما تعلم أن التوازنات على الارض اختلفت.

ربما لم تنعكس التوازنات الجديدة على الأوضاع السياسية بعد بالاقليم، وربما ينتظر انعكاسها مواجهات، ربما تكون قريبة، والاحرار والمقاومون جاهزون لها.